المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

تعزيز المعرفة

سلطنة عُمان

رؤية عُمان 2040 OmanVision

الإستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات 2030

الاصدار: 2024

"نتكلم اليوم عن ربط الحكومة والتقنيات الحديثة
اليوم عندنا مركز إحصاء
المعلومات أصبحت متوفرة وبسرعة هائلة"

من خطاب جلالة السلطان

هيثم بن طارق المعظم

-حفظه الله ورعاه-

أثناء لقاء جلالته بشيوخ محافظة شمال الشرقية
بحصن الشموخ العامر بولاية منح
(10 يناير 2022)

المحتويات

ملخص تنفيذي 6

المقدمة 8

الجزء الأول: واقع العمل الإحصائي والمعلوماتي بسلطنة عُمان

1.1 المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء 12
2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر 16
3.1 تطورات مستمرة في جانب الطلب 18
4.1 إنتاج المعرفة لدعم القرار 20
5.1 التحليل الرباعي لواقع المنظومة 24

الجزء الثاني: استراتيجية تطوير العمل الإحصائي والمعلوماتي

1.2 مسار إعداد الاستراتيجية 30
2.2 التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الأحصائية 32
3.2 أبرز المخاطر التي قد تواجه الاستراتيجية 38

الجزء الثالث: مبادرات وبرامج ومشاريع الاستراتيجية

1.3 المحور الأول-تعزيز إنتاج المعرفة لدعم القرار 44
2.3 المحور الثاني-توسيع تغطية البيانات والرفع من جودتها 46
3.3 المحور الثالث-الشراكات الاستراتيجية والتواصل الفعّال 48
4.3 المحور الرابع-مكننة الإنتاج والخدمات 50
5.3 المحور الخامس-تنمية القدرات البشرية والمؤسسية 52

الجزء الرابع: ممكنات تنفيذ الاستراتيجية

1.4 الإطار التنظيمي للإستراتيجية، والمتابعة والتقييم 56
2.4 التمويل المستدام 58

قائمة الاختصارات 60

تعريف المصطلحات 62

ملخص تنفيذي

تتضمن هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، التي قام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بإعدادها من خلال مشاركة واسعة النطاق، شملت الجهات الحكومية ذات الصلة بمختلف الجوانب المتعلقة بإنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات والمعرفة (جانب العرض)، واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومتابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 وخطط التنمية على أرض الواقع، وغير ذلك من الاستخدامات (جانب الطلب).

الوضع الراهن للعمل الإحصائي والمعلوماتي

بيّن تحليل الوضع الراهن للعمل الإحصائي والمعلوماتي في سلطنة عُمان أن المنظومة تنعم بوجود إطار قانوني وتنظيمي حديث، يوفر الظروف المواتية للرفع من مستوى الأداء بشكل ملحوظ، ويشمل قانون الإحصاء والمعلومات، واستراتيجية البيانات الوطنية.

ومع ذلك، فقد أوضح التحليل أن لدى المنظومة بعض التحديات التي تسعى هذه الاستراتيجية لمعالجتها، ومن أهمّها نقص قدرات الكادر البشري على مواكبة التطورات العلمية والتقنية وتوظيفها في العمل الإحصائي والمعلوماتي بالاعتماد على أساليب علم البيانات في إنتاج المعرفة الداعمة لصنع القرارات ورسم السياسات ومختلف الاستخدامات.

التطلعات المستقبلية للمنظومة

وضعت المنظومة المحاور الاستراتيجية المتكاملة، والتي تعالج بشكل منسّق ومتزامن جميع التحديات، وتبني على الإنجازات المتحققة، وتستفيد من الفرص السانحة المتاحة للمنظومة:

1. **تعزيز إنتاج المعرفة لدعم القرار،** رفع مستوى التحليل متعدد الأبعاد من خلال البحث المتعمّق لأوجه الترابط بين مختلف البيانات والمعلومات الإحصائية ممّا يؤدي لمعرفة أكثر دقة وشمولاً.
2. **توسيع تغطية البيانات والرفع من جودتها،** ستتم إعادة هندسة المسوح الميدانية بما يرفع من فاعليتها وكفاءتها ويخفف الأعباء على المستجوبين من الأفراد وأسر ومؤسسات.
3. **الشراكات الاستراتيجية والتواصل الفعّال،** بناء وتعزيز شراكات هادفة وفعّالة بين المنظومة وبين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. كما يركز على إرساء ثقافة التواصل ذي الاتجاهين بين المنظومة و بين المستخدمين والجمهور.
4. **مكننة الإنتاج والخدمات،** تعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة في جميع مراحل العمل الإحصائي والمعلوماتي ودورة حياة البيانات، وما توفره التقنيات من حلول مناسبة لزيادة فاعلية الأعمال وكفاءتها وتسريعها بصورة آمنة، بناءً على التجارب.
5. **تنمية القدرات البشرية والمؤسسية،** الرفع من قدرات الكادر البشري بالمنظومة بما يتماشى ومتطلبات المحاور الاستراتيجية الآنفة الذكر، ويشمل ذلك تأهيل متخصصين في علم البيانات، قادرين على الجمع بين مختلف العلوم (مثل الرياضيات والإحصاء، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، إلخ).

ممكنات تنفيذ الاستراتيجية

تطرقت الاستراتيجية إلى العوامل التي من شأنها أن تمكن من تنفيذها بمستوى الكفاءة المطلوب، وذلك على النحو التالي:

- **الإطار التنظيمي للإستراتيجية:**

يقترح أن تكون اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء مسؤولة عن متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتقييم الإنجازات، وتقديم مقترحات لتطويرها أو تحديثها. كما يقترح إنشاء مكتب إدارة الاستراتيجية، يعنى بإعداد بطاقات مفصلة للمبادرات والبرامج والمشاريع، ووضع نظام المتابعة والتقييم، وغيرها من المهام.

- **نظام المتابعة والتقييم:**

يتم وضع نظام إلكتروني ذكي لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية وتقييمها بشكل دوري، يتضمن وضع المؤشرات المناسبة لقياس مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وكذلك مؤشرات أداء على مستوى المحاور والمبادرات والبرامج والمشاريع، إلخ.

- **التمويل المستدام:**

لتحقيق استدامة تمويل الاستراتيجية بمختلف مبادراتها وبرامجها ومشاريعها من خلال اقتراح بعض الأنشطة التي أثبتت جدارتها في مكاتب الإحصاء الوطنية في الدول المتقدمة في هذا المجال.

المقدمة

يحظى العمل الإحصائي والمعلوماتي في سلطنة عُمان باهتمام بالغ ورعاية خاصّة من قبل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – وذلك إيماناً من جلالته بأهمية الأرقام الموثوق بها وما تفضي إليه من تحليل متعمّق ومعرفة دقيقة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، في اتخاذ القرارات السامية وفي رسم السياسات وفي وضع الرؤى والاستراتيجيات، في إطار نهضة عُمان المتجددة الهادفة إلى الرفع من مستويات الرفاه للمواطن وتنافسية الاقتصاد، مع الحفاظ على البيئة وما تنعمه به السلطنة من ثروات لتستفيد منها الأجيال القادمة لضمان استدامة مسيرة الرقي والازدهار.

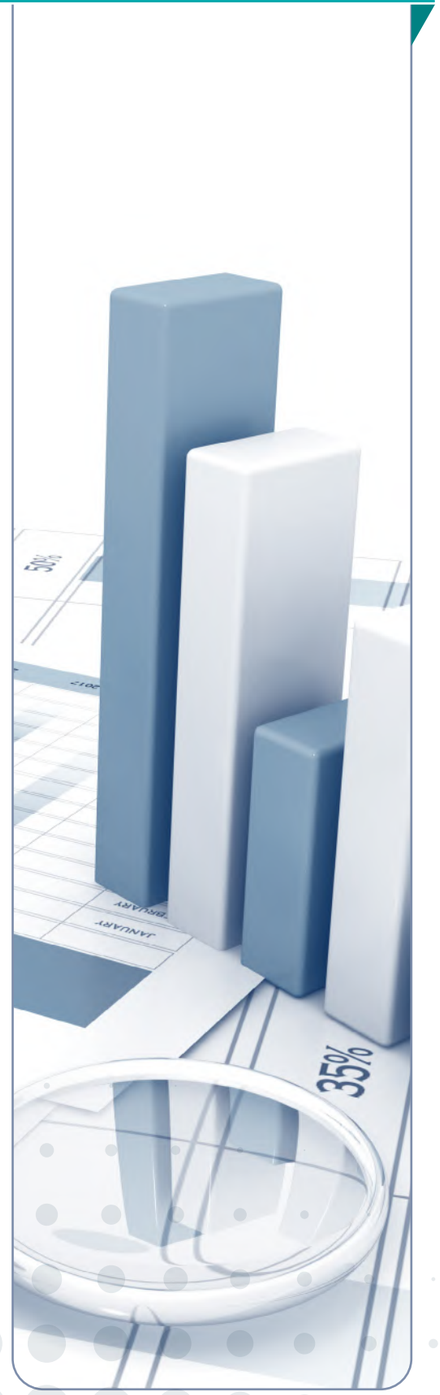

وقد خطت المنظومة خطوات معتبرة في ظل الرعاية السامية، بالإضافة إلى وضع صرح قانوني وتنظيمي حديث يُمكّن من حشد الطاقات وزيادة فاعلية الجهود المشتركة من قبل مختلف مكونات المنظومة، في إطار منظومة متناغمة متكاملة بقيادة استراتيجية وإشراف فني من المركز.

ولعل من أهم الإنجازات في الماضي القريب تنفيذَ التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020 بالاعتماد بشكل كامل على البيانات الإدارية لدى الجهات الحكومية، وباستخدام أحدث الأساليب العلمية والوسائل التقنية لربط عدد من الجهات الحكومية مع المركز، بما يضمن التدفق الآني والآمن للبيانات بشتى أنواعها في إطار منظومة معلومات إلكترونية متكاملة ذات صيغة مكانية.

هذا وقد واجهت المنظومة وما زالت تواجه بعض التحديات في القيام بالمهام الموكلة إليها حتى في الظروف العادية، من أهمها نقص في أعداد الكادر البشري وفي قدرته على مواكبة التطورات العلمية والتقنية وتوظيفها في الانتقال من الأساليب التقليدية في العمل الإحصائي والمعلوماتي إلى أساليب متطورة تعتمد علم البيانات نهجاً لها في إنتاج المعرفة الداعمة لصنع القرارات ورسم السياسات ومختلف الاستخدامات.

في هذا السياق ولتعزيز المكاسب المتحققة ولتذليل العقبات والمضي قُدُماً في مسيرة تطوير العمل الإحصائي والمعلوماتي لمواكبة متطلبات رؤية عُمان 2040 وخطط التنمية المنفذة لها وجوانب الطلب الأخرى بما فيها أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، قام المركز بإعداد هذه الاستراتيجية من خلال نهجٍ اعتمد على مشاركة واسعة النطاق مع جميع مكونات المنظومة، كما اعتمد على أحدث أساليب التخطيط الاستراتيجي المبني على تحقيق النتائج على أرض الواقع.

تتضمن هذه الوثيقة عدة أجزاء، يقدم الجزء الأول منها صورة موجزة لواقع المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء مع تحليل مواطن القوة والفرص والتحديات، في حين يركز الجزء الثاني على التطلعات المستقبلية للمنظومة من خلال مناقشة المحاور والأهداف الاستراتيجية، ويعرض الجزء الثالث أبرز المبادرات والبرامج والمشاريع في إطار تنفيذ الاستراتيجية، وأخيراً يقدم الجزء الرابع متطلبات وممكنات تنفيذ الاستراتيجية.

01

الجزء الأول:

واقع العمل الإحصائي والمعلوماتي بسلطنة عُمان

1.1
المنظومة الوطنية
للبيانات والإحصاء

2.1
بيئة تشريعية وتنظيمية
مواتية للتطوير المستمر

3.1
تطورات مستمرة
في جانب الطلب

4.1
إنتاج المعرفة
لدعم القرار

5.1
التحليل الرباعي
لواقع المنظومة

يشهد العمل الإحصائي والمعلوماتي في سلطنة عُمان تطوراً ملحوظاً في ظل الاهتمام السامي الكريم لصاحب الجلالة – حفظه الله ورعاه – باستخدام لغة الأرقام ذات الجودة العالية والمعرفة ذات الدلالات الواضحة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الرؤى والاستراتيجيات ومتابعة مدى تنفيذها على أرض الواقع وتقييم مدى تحقيقها للأهداف الطموحة لنهضة عُمان المتجددة.

وقد طالت تلك التطورات جميع جوانب العمل، بما فيها الجوانب التشريعية والتنظيمية، وجانب الطلب، فضلاً عمّا يتعلق بإنتاج البيانات والإحصاءات والمعلومات والمعرفة الداعمة للقرار.

وفيما يلي عرض موجز لمختلف تلك العناصر، بالإضافة إلى تحليل مواطن القوة ومواطن الضعف لواقع العمل الإحصائي والمعلوماتي بسلطنة عُمان، والفرص والتحديات (التحليل الرباعي).

1.1

المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء هي منظومة تشمل جميع منتجي البيانات الوطنية والإحصاءات الرسمية والمعلومات في الوزارات والبنك المركزي والهيئات والأجهزة الحكومية بشكل عام، بقيادة استراتيجية وإشراف فني من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (الشكل 1).

وقد تشكلت هذه المنظومة بشكل تدريجي عبر الزمن، في إطار التحسين المستمر الذي تشهده هياكل الوزارات والجهات الحكومية تماشياً مع متطلبات المسار التنموي لسلطنة عُمان، حيث تجلت أهمية وجود تقسيمات إدارية مسؤولة عن إنتاج بيانات وإحصاءات ومعلومات حديثة وذات جودة عالية وتتاح في الوقت المناسب لدعم اتخاذ القرار ورسم السياسات ومتابعة الإنجازات وتقييم الأداء، وتعمل في إطار منظومة وطنية متكاملة بقيادة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (الشكل 2).

1.1 المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر

3.1 تطورات مستمرة في جانب الطلب

4.1 إنتاج المعرفة لدعم القرار

5.1 التحليل الرباعي لواقع المنظومة

الشكل 1 – المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء في سلطنة عُمان

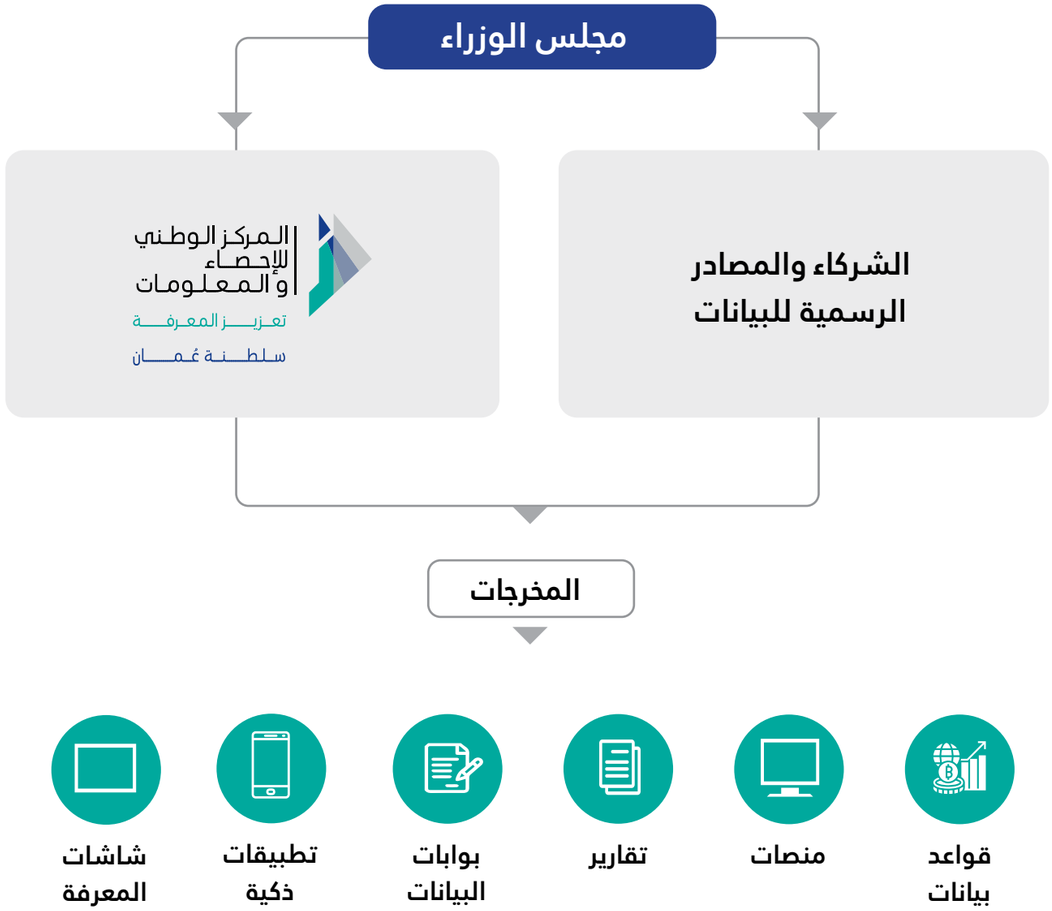

الشكل 2 – أبرز محطات العمل الإحصائي والمعلوماتي بسلطنة عُمان

1972

المرسوم السلطاني رقم 72/ 15
إنشاء وحدة الإحصاء الوطني
تابعة لمركز التخطيط الاقتصادي والانمائي

1973

قرار سلطاني
إنشاء مركز التخطيط الاقتصادي والانمائي والتخطيط الوطني والاحصاء
تابع لهيئة التنمية العامة

1977

المرسوم السلطاني رقم 77/ 46
استحداث المديرية العامة للإحصاءات الوطنية
بالأمانة الفنية لمجلس التنمية

1980

المرسوم السلطاني رقم 80/ 26
تعديل الهيكل التنظيمي للأمانة الفنية لمجلس التنمية
مع بقاء المديرية العامة للإحصاءات الوطنية

1991

المرسوم السلطاني رقم 91/ 58
انشاء المديرية العامة للإحصاءات الوطنية
ضمن الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس التنمية

1994

المرسم السلطاني رقم 94/ 39
باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية،
يضم : المديرية العامة للإحصاءات (الاجتماعية، الاقتصادية)
ومركز المعلومات والتوثيق

1999

المرسوم السلطاني رقم 99/ 4
باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد الوطني،
يضم : المديرية العامة للإحصاءات (الاجتماعية، الاقتصادية) ومركز المعلومات والنشر

2012

المرسوم السلطاني رقم 2012/ 31
إنشاء المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

2014

مرسوم سلطاني: 2014/ 40
نظام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

2018

- إطار المعايير التقنية للحكومة الإلكترونية
- سياسة حوكمة تقنية المعلومات

2019

- مرسوم سلطاني:
  55 / 2019 **قانون الإحصاء والمعلومات**
- سياسة ادارة امن المعلومات

2020

- معايير أمن قواعد البيانات بوحدات الجهاز الإداري
- مشروع التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت
- السياسات العامة لأمن المعلومات في الجهات الحكومية

2021

استراتيجية البنية الوطنية للمعلومات الجغرافية
(إصدار 2018)

2022

- المرسوم السلطاني: 2022/ 15 **نقل تبعية المركز لمجلس الوزراء**
- المرسوم السلطاني: 2022/ 06 **قانون حماية البيانات الشخصية**
- **استراتيجية البيانات الوطنية**

2.1

بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر

يتمتع العمل الإحصائي والمعلوماتي بالسلطنة بمنظومة تشريعية حديثة من شأنها تمكين المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء من إحداث نقلة نوعية في أدائها، بما يدعم مسيرة النمو والازدهار بشكل أكثر فاعلية.

فقد تم إصدار قانون الإحصاء والمعلومات بالمرسوم السلطاني رقم (55 /2019) بتاريخ 2 يوليو 2019م، والذي وضع أهدافاً واضحة للأنشطة الإحصائية تتمثل في توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة لمختلف الجوانب الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والديموغرافية والتقنية والثقافية والبيئية وغيرها، بالإضافة إلى دعم وتطوير البحوث العلمية والتقنية، وتوعية الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية بأهمية الإحصاء والمعلومات.

كما أنه بموجب القانون نفسه، يكون المركز الوطني للإحصاء والمعلومات مسؤولاً عن الأنشطة الإحصائية والإحصاء الرسمي للسلطنة، وتلتزم الجهات الحكومية بعدد من الضوابط عند جمع البيانات والمعلومات، منها إدراج الرقم المدني للأفراد أو رقم السجل التجاري للمؤسسات والشركات التجارية وغيرها في سجلاتها الإدارية، بالإضافة إلى إدراج العنوان والرمز الإحداثي الخاص بموقع إقامة أو عمل الفرد أو المنشأة.

نص القانون أيضًا على أن يقوم المركز بإعداد استراتيجية البيانات الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية، تتضمن تعريف البيانات التي تنتجها الجهات وأسباب وأهداف جمعها، وتحديد مصدر وملكية البيانات، بالإضافة إلى آليات تبادل وتكامل البيانات وإتاحتها للجهات الحكومية وغير الحكومية، وآليات ضمان جودة البيانات، وغيرها. وقد تم إعداد تلك الاستراتيجية، والتي تُشكل الإطار التنظيمي للبيانات الوطنية، ووافق عليها مجلس الوزراء الموقر، وأُصدرت بموجب قرار من الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات رقم (103 /2022). وقد تم إصدار اللائحة التنفيذية للقانون، وذلك بموجب قرار الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات رقم (9 /2023) بتاريخ 22 يناير 2023م، والتي وضعت تصنيفاً للأنشطة الإحصائية وضوابط للحصول على الترخيص لتلك الأنشطة فضلًا عن ضوابط لإجرائها.

كما حددت نطاق النشاط الإحصائي، ووضعت ضوابط لإتاحة البيانات والمعلومات. بالإضافة إلى ذلك، فقد حددت اللائحة التنفيذية أيضاً شروطاً لاتخاذ أي إجراء يتعلق بإنشاء أو تعديل أو تغيير نظام أو قاعدة بيانات لمعالجة السجلات الإدارية لدى الجهات الحكومية. وفيما يخص الجانب التنظيمي، فقد تم إصدار المرسوم السلطاني رقم (15 /2022) بتاريخ 17 أبريل 2022م بنقل تبعية المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى مجلس الوزراء، الأمر الذي يُؤكد على أهمية العمل الإحصائي والمعلوماتي بالسلطنة، ويُمَكن المركز من أداء مهامه وقيادة المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء بشكل أكثر فاعلية. كما تتضمن الهياكل التنظيمية لمعظم الجهات الحكومية إدارات أو وحدات إدارية مسؤولة عن البيانات والإحصاء والمعلومات.

1.1 المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر

3.1 تطورات مستمرة في جانب الطلب

4.1 إنتاج المعرفة لدعم القرار

5.1 التحليل الرباعي لواقع المنظومة

3.1

تطورات مستمرة في جانب الطلب

تشهد سـلطنة عمان تزايداً وتشعباً غير مسبوقين فـي طلب البيانـات والإحصـاءات والمعلومات عن الواقـع الديموغرافـي والاجتماعـي والاقتصادي والبيئـي للسـلطنة، وذلك لدعم مسـيرة النهضة العُمانيـة المتجـددة الهادفـة إلـى تحقيـق مزيـد مـن الرفاه للمواطـن، وزيادة تنافسـية الاقتصاد، وتعزيـز مكانـة السـلطنة بصفتهـا قطبـاً مؤثـراً فـي العمل الخليجي المشـترك وعلـى الصعيدين الإقليمـي والدولي.

وتتمثـل أبرز مصـادر الطلب فـي التالي:

- **رؤيـة عُمـان 2040**، والتـي تركـز علـى محـاور للتغييـر التنمـوي المجتمعـي تبـدأ مـن الإنسـان العمانـي وتشـمل مجتمـع إنسـاني مبـدع، واقتصـاد بنيته تنافسـية، وبيئـة عناصرها مسـتدامة، ودولـة أجهزتها مسـؤولة، وتتضمـن (12) أولويـة وهدفـاً اسـتراتيجياً، وعـدد مـن المؤشـرات.

- **خطط التنمية الخمسـية والسـنوية**، والتي تكفـل تحويـل محـاور وأولويـات وأهـداف رؤيـة 2040 إلـى واقع عملـي قابل للقياس والتقييـم، ومـن أحدثهـا خطـة التنميـة الخمسـية العاشـرة (2021 - 2025)، والتـي تعتبـر الخطة التنفيذيـة الأولى لرؤيـة عُمان 2040، وتشـتمل على عدد من المؤشـرات، وتتـم ترجمتهـا عمليـاً فـي خطط سـنوية.

- **أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030**، المعتمـدة من قبـل الجمعيـة العامة للأمم المتحـدة فـي العـام 2015م، والتـي بلـغ عـدد مؤشـراتها (241) مؤشـراً.

- **اسـتراتيجيات واتفاقيـات وقوانين العمل الخليجـي المشـترك**، والـذي يتطلـع فـي عقـده الخامـس إلـى اسـتكمال الجهـود الراميـة إلـى إرسـاء أسـس الاتحـاد الاقتصـادي لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة.

- **طلـب تفاصيـل أكثـر دقـة وتشـعباً مـن ذي قبـل**، مثـل الفئـة العمريـة، والنـوع، ومسـتوى الدخـل، والموقـع المكانـي، ومسـتوى التعليـم، والإعاقـة، إلـخ.

1.1 المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر

3.1 تطورات مستمرة في جانب الطلب

4.1 إنتاج المعرفة لدعم القرار

5.1 التحليل الرباعي لواقع المنظومة

4.1

إنتـــاج المعرفـــة لـــدعـــم الـــقـــرار

قطعـت المنظومـة الوطنيـة للبيانـات والإحصـاء بسـلطنة عُمان أشـواطاً معتبرة فـي جمع البيانات والمعلومات عـن مختلـف مجالات الحياة الاجتماعية والديموغرافيـة والاقتصاديـة والبيئيـة، وتنقيـح تلـك البيانـات، وتبويبهـا وتحليلها ونشـرها، وذلـك وفقـاً لأحـدث معاييـر الجـودة المعتمـدة علـى المسـتوى الخليجـي والإقليمـي والدولـي.

وممّا تتميـز بـه المنظومـة الوطنيـة العُمانيـة هـو عـدم الاكتفـاء بمجـرد إنتـاج البيانـات والإحصـاءات والمعلومـات وتوفيرهـا للمسـتخدم والجمهـور فحسـب، بـل وتركـز المنظومـة علـى إنتـاج المعرفـة انطلاقـاً مـن تحليـل متعمّـق لتلـك البيانـات، بحيـث تتـم ترجمـة لغـة الأرقـام إلـى رؤيـة واضحـة وفهـم شـامل للقضايـا والظواهـر التـي تهـم صانـع القـرار وراسـم السياسـات، بمـا يسـهل بشـكل كبيـر وضـع الخيـارات والسـيناريوهات وبيـان الجوانـب الإيجابيـة والجوانـب السـلبية.

1.1 المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر

3.1 تطورات مستمرة في جانب الطلب

4.1 إنتاج المعرفة لدعم القرار

5.1 التحليل الرباعي لواقع المنظومة

وفيما يلـي عـرض موجـز لأهـم التجارب الناجحة فـي هذا المجال:

شاشات المعرفة

شاشـات المعرفـة هـي شاشـات موجهـة فـي المقـام الأول إلـى متخـذي القـرار، تُبـث عليهـا معلومـات تهـدف إلـى توفيـر المعرفـة لدعـم صنـع القـرار ورسـم السياسـات ومتابعـة الإنجـازات والأداء، وتُعـرض بطريقـة تسـهل فهـم المحتـوى الإحصائـي (الشـكل 3).

ويسـتند المحتـوى بدرجـة أساسـية علـى أحـدث البيانـات والإحصـاءات والمؤشـرات المتوفـرة لـدى المركـز الوطنـي.

الشكل 3 – شاشات المعرفة الداعمة لاتخاذ القرار

كما يسـتفيد زوار المركـز أيضاً مـن شاشـات تعـرض المعلومـات المختلفـة بأسـلوب سـهل الفهـم والاسـتيعاب ممّـا يعـزز المعرفـة، ويمكـن مـن إعـلام المسـتفيدين بأحـدث الأخبـار والفعاليـات المتعلقـة بالمنظومـة الوطنيـة للبيانـات والإحصـاء، وتـروج وتسـوق لإصداراتهـا ومنتجاتهـا المختلفـة.

وتتنوع الشاشات الموجودة في نوع البث وفقاً للمستهدفين:

1. شاشات الفئات الخاصة.
2. شاشات أصحاب المعالي.
3. شاشات عامة للجمهور.

التعداد الإلكتروني 2020

التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020 جاء تنفيذاً للمرسوم السلطاني رقم (15 /2015)، والذي قضى في مادته الأولى بأن "يجرى تعداد إلكتروني شامل للسكان والمساكن والمنشآت، تستكمل إجراءاته خلال عام 2020م".

وقد انطلق التعداد في سلطنة عُمان، بالاعتماد بشكل كامل على السجلات الإدارية لإنتاج إحصاءات رسمية عن السكان والمساكن والمنشآت، ذات بعد مكاني، وتتسم بالجودة العالية، وفقاً للممارسات المثلى والتوصيات في مجال أطر ضمان جودة البيانات المعتمدة خليجياً ودولياً، مثل إطار ضمان جودة البيانات الإحصائية لدول مجلس التعاون الخليجي، و مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن لشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، إطار ضمان جودة البيانات الإحصائية المعتمد على مستوى الاتحاد الأوروبي.

تم تنفيذ هذا المشروع من خلال إقامة شراكة مثمرة ومستدامة بين المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والجهات الحكومية والخاصة وذلك تحت إشراف اللجنة الوطنية العليا للتعداد والتي أنشأها المرسوم السلطاني الآنف الذكر.

وكان من أهم مراحل التعداد تقييم مدى جاهزية السجلات الإدارية لدى تلك الجهات للاستخدام من أجل إنتاج بيانات وإحصاءات رسمية يمكن الاعتماد عليها في دعم القرار ورسم السياسات والتخطيط المفصل وغيرها من الاستخدامات.

تلت ذلك مرحلة تطوير السجلات الإدارية وفق متطلبات التعداد، بما في ذلك توحيد المفاهيم والتعاريف والتصانيف، وفي بعض الأحيان إعادة هندسة الإجراءات الإدارية، وبناء قواعد البيانات. تلت ذلك مرحلة تجهيز البنية التحتية الرقمية بما يضمن تدفق البيانات بشكل آني وآمن. ولضمان نجاح المشروع واستدامة نتائجه، تم إجراء تدريب مكثّف للعاملين المعنيين في جميع الجهات الحكومية المشاركة.

شملت نتائج عملية التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020 وجود منظومة بيانات وطنية متكاملة، مرتبطة إلكترونياً وتتحدث بشكل آني (الشكل 4).

كما تم تطوير بوابة بيانات التعداد، وهي منصة إلكترونية تعرض مختلف البيانات الإحصائية معتمدة على الخرائط والأشكال البيانية التفاعلية والتقارير والجداول، والتي تعكس تلك البيانات في تاريخ مرجعي.

الشكل 4 – منظومة البيانات الإدارية الوطنية لتعداد 2020

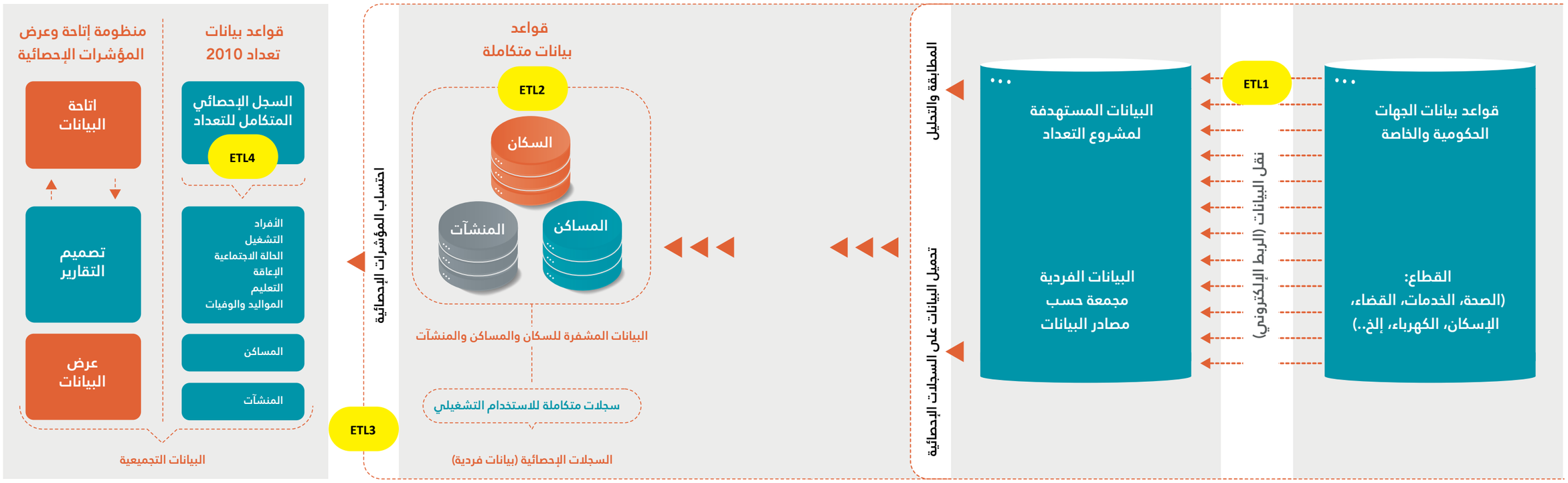

5.1

التحليـــل الربـاعـي لواقــع المنظـومـة

بيّـن وصـف واقـع المنظومـة الوطنيـة للبيانـات والإحصاء الـوارد أعلاه بأن نجاحـات معتبرة وإنجازات واعدة تحققت تحت الرعاية السـامية لصاحب الجلالة. ومـن ذلـك رفـع مكانـة المركـز الوطنـي للإحصاء والمعلومات ليكـون تابعاً لمجلس الـوزراء الموقر، وسـن قانون حديـث للإحصاء والمعلومـات وصدور اللائحـة التنفيذية لـه، واعتماد إطار جديـد للبيانات الوطنيـة، بالإضافـة إلـى التجـارب الرائـدة والتي تشـمل التعـداد الإلكتروني للسـكان والمسـاكن والمنشـآت 2020، وشاشـات المعرفـة، وغيرها.

وعلـى الرغم من هـذه النجاحـات، فإن لـدى المنظومة تحديـات بحاجة إلى معالجة سـريعة وجذرية لتعزيز فاعلية الجهود الرامية إلى الارتقاء بمستوى الأداء، ومن أهمها نقـص في الـكادر البشـري الذي لـه مؤهـلات وخبرات تمكنـه من إحراز تحـول ملحوظ من الأسـاليب التقليدية فـي العمـل الإحصائـي والمعلوماتـي إلـى أسـاليب تسـتخدم التطورات العلمية والتقنيـة المضطردة التي يشـهدها العالـم لا سـيما فـي إطـار الثـورة الصناعية الرابعـة، لإنتـاج مزيـد مـن البيانـات السـريعة الإتاحـة والمعرفـة الموثـوق بهـا لدعم صنـع القرار.

كمـا أن هنـاك قصـوراً فـي توافـر بعـض البيانات المهمة لتشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعـي والبيئـي (مثـل سـوق العمل، ومسـتويات الدخـل، وبعـض المجـالات البيئيـة). وهنـاك أيضاً محدوديـة في تمويل تطوير الأنظمة الإلكترونيـة وقواعد البيانات لـدى بعـض الجهـات الحكوميـة. ومـع ذلـك، فـإن أمـام المنظومـة فرصـاً سـانحة لإجـراء عمليـة التحـول فـي الأداء اللازمـة بنجـاح، فـي طليعتهـا الاهتمـام السـامي الكريـم بلغـة الأرقـام في اتخـاذ القرار ووضـع الرؤى والاسـتراتيجيات، الأمر الذي نتجـت عنه زيادة ملحوظـة فـي طلـب الإحصـاءات والبيانـات والمعرفـة لتلبيـة احتياجـات مسـيرة النمـو والازدهـار نحـو تحقيـق رؤيـة عُمـان 2040.

مـن الفرص أيضاً، التطورات المتسـارعة في التقنيـة والأسـاليب العلميـة التـي يمكـن توظيفهـا بشـكل أكثـر فاعلية في تحسـين أداء المنظومة. في إطار التطوير المسـتمر والتحـول الرقمـي فـي الخدمـات الحكومية بشـكل عام.

أخيـراً، مـن الواضـح أن مسـيرة التحـول فـي العمـل الإحصائـي والمعلوماتـي بسـلطنة عُمـان تواجـه بعـض التهديـدات التـي ينبغـي أن تقـدم هذه الاسـتراتيجية إجـراءات اسـتباقية لتفادي التأثير السـلبي لهـا، منهـا اسـتخدام بعـض صانعـي القرار لبيانـات غيـر رسـمية لاتخـاذ قـرارات فـي المـدى القصير في حال تأخـرت الإحصاءات الرسـمية ذات الصلـة.

ومنهـا أيضـاً نقـص فـي حداثـة البيانـات الإداريـة لدى الجهات الحكومية بسـبب نقص الوعـي لـدى بعـض الأفـراد بأهميـة تحديث المعلومـات الخاصـة بهـم فـي السـجلات الإداريـة، بالإضافـة إلـى محدوديـة فـي المـوارد الماليـة اللازمـة لتحقيـق الأهـداف الطموحـة للمنظومـة.

يلخـص الجـدول التالـي أهـم مواطـن القـوة للمنظومـة والتحديـات، والفـرص المتاحـة، بالإضافـة إلـى أبـرز التهديدات التـي تواجههـا.

1.1 المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

2.1 بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية للتطوير المستمر

3.1 تطورات مستمرة في جانب الطلب

4.1 إنتاج المعرفة لدعم القرار

5.1 التحليل الرباعي لواقع المنظومة

الجدول (1) – أهم مواطن القوة والتحديات والفرص والتهديدات

مواطن القوة	التحديات	الفرص	التهديدات
• المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كمرجع رئيسي للإحصاءات الرسمية، مرتبط بمجلس الوزراء الموقر. • وجود قانون قوي للإحصاء والمعلومات، واعتماد إطار جديد للبيانات الوطنية. • وجود وحدات إدارية مختصة بالإحصاء والمعلومات في مؤسسات القطاع العام. • اعتماد الرؤى والاستراتيجيات الوطنية في أهدافها على إنتاج واستخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية. • توفر بنية تحتية تكنولوجية، ومنظومة سجلات وطنية متكاملة. • امتلاك بعض المؤسسات المنتجة للبيانات لقواعد بيانات إلكترونية.	• نقص في الكادر البشري الذي يمتلك المهارات المطلوبة. • عدم استدامة العاملين في مجال الاحصاء نظرا لاستقطابهم من الجهات الآخرى . • قلة المبادرات التقنية لتحسين جودة الإحصاء. • قلة الوعي والصورة الذهنية لدور البيانات والإحصاء والمعلومات في المجتمع. • نقص فى توافر بعض البيانات المهمة لتشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. • محدودية التمويل لتطوير الأنظمة الإلكترونية وقواعد البيانات لدى معظم الجهات الحكومية.	• تسارع تطور تكنولوجيا المعلومات في إطار الثورة الصناعية الرابعة وعلم البيانات، لتطوير وتسهيل عمل المنظومة . • فرص الشراكات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لبناء القدرات والتدريب وتبادل الخبرات. • التطوير المستمر والتحول الرقمي في الخدمات الحكومية. • تطوير تشريعات الإحصاء والمعلومات وحوكمة البيانات.	• استخدام بعض صانعي القرار لبيانات غير رسمية لاتخاذ قرارات في المدى القصير في حال تأخرت الإحصاءات الرسمية ذات الصلة. • نقص في حداثة البيانات الإدارية لدى الجهات الحكومية. • محدودية الموارد المالية أو عدم توفرها لتطوير عمل المنظومة وتنفيذ المبادرات والبرامج والمشاريع الاستراتيجية. • عزوف طلبة مؤسسات التعليم العالي عن التخصصات المرتبطة بالبيانات والإحصاء والمعلومات. • ازدياد حجم طلب البيانات مقارنة بحجم العرض. • تعدد مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على ثقة مستخدمي البيانات والرأي العام بسبب ما تنشره من بيانات مغلوطة. • صعوبة الوصول للبيانات المفتوحة لعدم وجود طريقة إرشادية لتسهيل عملية البحث . • الهجمات السيبرانية.

02

1.2
مسار إعداد
الاستراتيجية

2.2
التوجهات الاستراتيجية
للمنظومة الأحصائية

3.2
أبرز المخاطر التي قد
تواجه الاستراتيجية

الجزء الثاني:

التوجهات الاستراتيجية لتطوير العمل الإحصائي والمعلوماتي

تشكل هذه الاستراتيجية الإطار المرجعي للتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المكونة للمنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء بسلطنة عُمان، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى أداء المنظومة للمهام الحيوية الموكلة إليها والمعوّل عليها في إنجازها على أكمل وجه، والمتمثلة في إنتاج البيانات والإحصاءات والمؤشرات ذات الصلة والموثوق بها واستنباط المعرفة لدعم تحقيق رؤية عُمان 2040، وتحقيق الأهداف المرحلية لخطط التنمية المنفذة لها، بالإضافة إلى تلبية متطلبات دور السلطنة الرائد في العمل الخليجي المشترك، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتلبية احتياجات المستخدمين بشكل عام.

يعرض الجزء الثاني من الوثيقة مسار إعداد الاستراتيجية والعناصر المكونة لها من توجهات ورؤية ومحاور وأهداف استراتيجية، بالإضافة إلى تحليل المخاطر التي قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع.

1.2

مسار إعداد الاستراتيجية

1.2
مسار إعداد الاستراتيجية

2.2
التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الأحصائية

3.2
أبرز المخاطر التي قد تواجه الاستراتيجية

انتهج المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في إعداد هذه الاستراتيجية نهج المشاركة الشاملة لكل المعنيين في المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء، حيث أن لمثل هذه المشاركة أهمية بالغة في ضمان أن تكون الاستراتيجية منطلقة من تحليل مشترك لواقع العمل الإحصائي والمعلوماتي كما يعيشه العاملون في المنظومة، وأن تأخذ في الاعتبار تطلعات الجميع والحلول التي من شأنها أن تعين على التغلب على التحديات.

في هذا الإطار، تم تنظيم لقاء عمل موسع بتاريخ (23 /8 /2022م) بمشاركة كافة الأطراف والجهات المعنية بجانبي الطلب والعرض للإحصاء والمعلومات بالسلطنة، حيث تمت مناقشة القضايا الاستراتيجية، ونتائج تحليل الأدوات المنهجية المستخدمة.

كما تمكن فريق العمل المعني بإعداد الاستراتيجية من إجراء العديد من اللقاءات والمقابلات مع خبراء ومع أصحاب مصلحة داخل وخارج المركز الوطني.

وقد قدمت كافة الجهات المعنية مدخلات ومساهمات مهمة لإثراء مختلف جوانب الاستراتيجية، بما فيها تحليل الوضع الراهن للعمل الإحصائي والمعلوماتي، وبلورة أهداف استراتيجية ومسارات مستقبلية وبرامج عمل هادفة، للنهوض بمستوى أداء المنظومة الوطنية وتعزيز دورها في دعم المسار التنموي للسلطنة في إطار رؤية عُمان 2040.

تم بناء مختلف عناصر هذه الاستراتيجية انطلاقاً من تشخيص شفّاف لمسيرة العمل الإحصائي والمعلوماتي بالسلطنة وواقعه الحالي من جانب الطلب ومن جانب العرض، وما عاشه من تجارب ناجحة، وما واجه ولا يزال يواجه من تحديات في أداء مهامه على الوجه المطلوب.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاسترشاد بالتوصيات الدولية في مجال التخطيط الاستراتيجي لا سيما في مجال الإحصاء، منها دليل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الإحصائية المعد من قبل (PARIS21)، وأيضًا الاطلاع على الاستراتيجيات الإحصائية لبعض الدول.

2.2

التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الأحصائية

1.2 مسار إعداد الاستراتيجية

2.2 التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الأحصائية

3.2 أبرز المخاطر التي قد تواجه الاستراتيجية

تنطلق التوجهات الاستراتيجية للمنظومة الإحصائية من أهمية إحداث نقلة نوعية في أدائه للمهام الجسيمة الموكلة إليه، والمتمثلة في إنتاج بيانات وإحصاءات ومؤشرات ومعلومات ذات جودة عالية، وفي تحليلها بشكل متعمّق بحيث يتم بناء أسس معرفية صلبة لدعم القرار ورسم السياسات ودعم مختلف أوجه الاستخدام الأخرى مثل التخطيط والأبحاث وغيرها، وفي إتاحتها في الوقت المناسب وبأسلوب التواصل المناسب وفقًا لاهتمامات المستفيدين ولمؤهلاتهم.

كما تأخذ في الاعتبار التطورات السريعة في نظام بيئة البيانات، والذي يشهد تزايداً ملحوظاً في طلب البيانات والمعلومات الإحصائية والمكانية المفصلة وذات الدورية القصيرة والإتاحة السريعة، بالإضافة إلى المعرفة الداعمة لصنع القرار وإنارة الرأي العام. كما تشهد في الوقت نفسه تدفق كمٍّ هائلٍ من البيانات المنتجة من قبل جهات غير رسمية لا تطبق بالضرورة معايير علمية متفق عليها دوليًا بحيث تضمن جودتها وملاءمتها للغرض.

في هذا السياق، وتعزيزاً للمكاسب المتحققة، وسعياً إلى سد ما تبقى من مواطن الضعف والاستفادة من الفرص ووضع الأسس المناسبة للتصدي للتحديات بحزم، تبنت المنظومة الرؤية والرسالة والقيم التالية:

الرؤية: معرفة فعّالة لدعم تحقيق رؤية عُمان 2040.

الرسالة: بناء منظومة وطنية تعزز المعرفة لإنارة صنع القرار بأدلة علمية موثوق بها، مبنيّة على لغة أرقام تصف الواقع بدقة وشفافية.

المبادئ والقيم :

- **خدمة الوطن:** تمكين المواطن، ومتخذ القرار، وصانع السياسات على كافة المستويات.
- **الابتكار والمبادرة:** بث روح الابتكار والأخذ بزمام المبادرة في جميع مراحل العمل، طرح متجدد لبدائل وحلول ذكية، وتوظيف فعال للتقنيات الحديثة.
- **التعاون والتنسيق:** العمل بروح الفريق الواحد في جميع مكونات المنظومة كأنها مؤسسة واحدة تدفع باتجاه واحد نحو تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.
- **المهنية والنزاهة:** التزام صارم بمبادئ وأخلاقيات المهنة، بما في ذلك قواعد ومعايير جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات وإتاحتها، والمحافظة على سرية البيانات الفردية.
- **الإنتاجية والتأثير:** أداء المهام بأعلى مستوىً من الجودة بما يرفع من الإنتاجية ويحقق تأثيراً إيجابياً على المجتمع.

كما تبنت المنظومة محاور استراتيجية وأهدافاً طموحة على النحو التالي:

1 . تعزيز إنتاج المعرفة لدعم القرار

المحور الأول هو الغاية من العمل الإحصائي والمعلوماتي والمقصود منه، والمتمثل في دعم صنع القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط ورصد التقدم وتقييم الأداء وغيرها من الاستخدامات، بمنتجات إحصائية ومعلوماتية ومعرفة ذات صلة متينة بالواقع، وذات جودة عالية، ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب والاستفادة منها بثقة تامّة.

لذا، تركز المنظومة على التوسع في إنتاج المعرفة ذات الدلالة المفيدة للمستخدم، وذلك بدءاً بالرصد المستمر للطلب المتعلق بالمسار التنموي للسلطنة والتزاماتها الإقليمية والدولية وغير ذلك وما يطرأ على الطلب من تطورات، مع الرفع من مستوى التحليل متعدد الأبعاد من خلال بحث أوجه الترابط بين مختلف البيانات والمعلومات الإحصائية، وفتح آفاق جديدة مثل إجراء التعديلات الموسمية على السلاسل الزمنية ذات دورية أقل من عام، واستشراف المستقبل، واستنتاج دلالات جديدة على ضوء المعلومات الناتجة عن قياس الإدراك والوعي لدى أفراد المجتمع، بما يعطي صورة أكثر شمولية لصاحب القرار والمستخدم.

2. توسيع تغطية البيانات والرفع من جودتها

تسعى المنظومة للاستجابة للطلب المتشعب والمتزايد، من خلال العمل على استكمال قواعد البيانات والمعلومات في شتى المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق شمولية التغطية، وذلك عبر التوسع في استخدام بيانات السجلات الإدارية بالاستفادة من التجربة الناجحة لتعداد 2020، وما يقتضي ذلك التوسع من تطوير للمنهجيات والأساليب والبنية التقنية مع توحيد المفاهيم والتعاريف والتصانيف والمخرجات في جميع مكونات المنظومة ، بالإضافة إلى تحسين الالتزام بتوقيت نشر البيانات وفق أفضل الممارسات الدولية.وسيتم العمل أيضاً على ربط المركز الوطني للإحصاء والمعلومات مع جهات حكومية عديدة، كل هذه الروابط الآمنة ستُمكّن من تسريع إنتاج الإحصاءات الاقتصادية بما فيها الناتج المحلي الإجمالي وإحصاءات التجارة الخارجية والمؤشرات القصيرة المدى، والتقديرات السريعة (Flash Estimates)، والتنبؤ الآني (Nowcasting)، وما إلى ذلك.

كما ستتم إعادة هندسة المسوح الميدانية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يرفع من فاعليتها وكفاءتها ويخفف الأعباء على المستجوبين من أفراد وأسر ومنشآت. على سبيل المثال، سيقتصر المسح الاقتصادي ربع السنوي على عينة من المنشآت المتوسطة والصغيرة بعد إنجاز الربط الإلكتروني للمركز مع كبريات الشركات الآنف الذكر. وعلى الصعيدين الديموغرافي والاجتماعي، ستتم دراسة إمكانية تنفيذ مسح شامل بشكل مستمر مكمّل للبيانات الإدارية، على غرار دول شمال أوروبا الرائدة في هذا المجال.

ستستمر المنظومة أيضاً في إجراء تجارب في استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) لإنتاج إحصاءات ومعلومات موثوق بها تتضمن إحصاءات قصيرة المدى، وإحصاءات عن مناطق صغيرة، وغيرها، الأمر الذي سيعزز البنية المعرفية سريعة الإتاحة الداعمة لاتخاذ القرار على المدى القريب.

كل منتجات المنظومة ستخضع لأحدث معايير الجودة المعتمدة دولياً وخليجياً، منها على سبيل المثال، إطار صندوق النقد الدولي (IMF) لتقييم جودة البيانات، وإطار ضمان جودة الإحصاءات الخليجية.

3. الشراكات الاستراتيجية والتواصل الفعّال

ينطلق التوجه الاستراتيجي لهذا المحور من أن تنفيذ المحورين الأولين من هذه الاستراتيجية على الوجه المطلوب يتطلب تعزيز أواصر التعاون والتنسيق داخل مختلف مكونات المنظومة من خلال البناء على تجربة التعداد الإلكتروني 2020، بالإضافة إلى بناء وتعزيز شراكات هادفة وفعّالة بين المنظومة وبين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، وذلك لتبادل التجارب الناجحة، والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى بعض أجهزة الإحصاء في الدول المتقدمة في هذا المجال ولدى المنظمات المتخصصة، مثل شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRIC)، و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (UNESCWA)، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-Stat)، بالإضافة إلى العمل مع الجهات الحكومية المعنية بالتعليم العالي والجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتوفير التخصصات المطلوبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية، بما في ذلك علم البيانات، وتقديم ماجيستير في الإحصاءات الرسمية، وغيرها.

كما يتطلب أيضًا إرساء ثقافة التواصل ذي الاتجاهين بين المنظومة وبين المستخدمين والجمهور بشكل عام، ذلك النوع من التواصل الذي لا يكتفي بمجرد نشر المعلومة فحسب، ولكنه يضع الآليات المناسبة لتوصيل البيانات والإحصاءات والمعرفة الواضحة الجلية والقابلة للاستخدام بكل سهولة، من جهة، وللاستماع إلى آراء المستخدمين وطلباتهم ومآخذهم ورصدها بشكل مستمر، وإبلاغهم عمّا تقوم به المنظومة من الجهود الهادفة إلى سد النواقص وتحقيق أعلى مستويات الرضا، من جهة أخرى.

4. مكننة الإنتاج والخدمات

يركز هذا المحور على تعظيم استفادة كافة مكونات المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء من التقنيات الحديثة في جميع مراحل العمل الإحصائي والمعلوماتي ودورة حياة البيانات، وما توفره من حلول مناسبة لزيادة فاعلية الأعمال وكفاءتها وتسريعها بصورة آمنة، وذلك بناءً على التجارب الناجحة الآنفة الذكر (في الجزء الأول من هذه الوثيقة)، ومنها تنفيذ التعداد الإلكتروني 2020، وتطوير شاشات المعرفة الداعمة لمتخذي القرار، وتسهيل الحصول على البيانات عبر واجهة لبرمجية التطبيقات على بوابة المركز الوطني (API)، وأتمتة بعض النشرات التي يصدرها المركز، وتطوير مؤشر أسعار المستهلك من خلال جمع الأسعار المتاحة على الإنترنت ، والربط مع المصادر بنظام

آلي لتسهيل جمع الأسعار بشكل دوري، إلخ. وستصاحب هذه الجهود الطموحة رعاية خاصة وعناية دقيقة بأمن المعلومات وبحماية البنية التقنية للمنظومة، من خلال استخدام أحدث أساليب الدفاع السيبراني وتقنياته، وذلك في إطار برنامج الحكومة في هذا المجال الحيوي، والذي تستفيد منه جميع الأجهزة الحكومية.

5. تنمية القدرات البشرية والمؤسسية

لا شك أن مستوى الطموح الذي تتسم به هذه الاستراتيجية لن يتأتى إلا بوجود مستدام لكادر بشري بالمنظومة قادر على مواكبة التطورات المتسارعة في طلب المعرفة الداعمة للقرار، وفي التقنيات الحديثة وما تمكنه من تطورات في الأساليب الإحصائية والمنهجيات والتصانيف وما إلى ذلك. لذا، ستركز الاستراتيجية على تنمية القدرات البشرية بما يتماشى ومتطلبات المحاور والأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك التوجه نحو تكوين متخصصين في علم البيانات، قادرين على الجمع بين مختلف العلوم (الرياضيات، والإحصاء، والبرمجيات، والتحليل المتعمّق، والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، والتعلم الآلي (Machine Learning)، إلخ) وبناء خبرة في المواضيع التي تهم صانع القرار (المجتمع، الاقتصاد، البيئة، إلخ)، للكشف عن دلالات ومعرفة جديدة مفيدة لصانع القرار، والتي لايمكن الوصول إليها عبر الأساليب التقليدية في التعامل مع البيانات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى استقطاب أصحاب الكفاءات العالية للعمل في المنظومة واستبقائهم.

وفيما يخص الجانب القانوني والمؤسسي، يتمتع العمل الإحصائي والمعلوماتي بمنظومة تشريعية حديثة متميزة تتمثل في قانون الإحصاء والمعلومات (2019م) والإطار التنظيمي للبيانات الوطنية (2022م)، وإطار ضمان جودة البيانات، وستستمر المنظومة في السعي لتحديث القوانين حسب الحاجة، بما يواكب التطورات السريعة المؤثرة على المنظومة في جانبي الطلب والعرض، أخذاً في الاعتبار الدروس المستفادة من تنفيذ النصوص والمواد التشريعية الحالية.

سيتم أيضاً العمل على استكمال مدونة الممارسة الإحصائية للنظام الإحصائي الرسمي لسلطنة عُمان بما يتوافق مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية – الأمم المتحدة (UNFPOS) ومع أفضل الممارسات الدولية، بحيث تلزم جميع العاملين في المجال على الالتزام بقواعد صارمة للجودة والحيادية والشفافية واحترام سرية البيانات الشخصية وفقاً للقانون، ممّا يزيد من ثقة صانع القرار والمستخدم والجمهور في البيانات والإحصاءات التي تنتجها المنظومة الوطنية بمختلف مكوناتها.

كما ستستمر المنظومة في تعزيز البنية التنظيمية بما يمكن من بناء مؤسسات رصينة، تُوفر البيئة التحفيزية التي لا غنىً عنها في تحقيق الأهداف الطموحة للاستراتيجية، وتستطيع في نفس الوقت مواجهة التحديات في الظروف العادية وفي الظروف الاستثنائية.

يلخص الجدول (2) المحاور والأهداف الاستراتيجية للمنظومة:

الجدول (2) – المحاور والأهداف الاستراتيجية للمنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء

م	المحور	الأهداف الاستراتيجية
1	**تعزيز إنتاج المعرفة لدعم القرار**	• تلبية طلب المعرفة لدعم القرار فيما يتعلق برؤية عُمان 2040 وخطط التنمية المنفذة لها كأولوية أولى • إدراك تام لطلب البيانات والإحصاءات والمعرفة بشكل عام، وما يطرأ عليه من تطورات
2	**توسيع تغطية البيانات والرفع من جودتها**	• تلبية احتياجات صناعة المعرفة الداعمة للقرار من بيانات وإحصاءات ومعلومات • منتجات وخدمات ذات جودة عالية وفق المعايير الإقليمية والدولية
3	**الشراكات الاستراتيجية والتواصل الفعّال**	• مستوىً عالٍ من رضا المستخدمين عن منتجات وخدمات المنظومة وثقتهم بها
4	**مكننة الإنتاج والخدمات**	• زيادة كفاءة أعمال المنظومة وفاعليتها في أداء المهام الموكلة إليها بالسرعة المناسبة • بنية تقنية حديثة وآمنة وفق أحدث معايير أمن المعلومات والأمن السيبراني
5	**تنمية القدرات البشرية والمؤسسية**	• وجود مستدام لكادر بشري بالمنظومة قادر على مواكبة التطورات وأداء المهام الموكلة إليه على أكمل وجه • لدى المنظومة إطار قانوني مرن يُمكن من مواكبة التطورات ذات الصلة، ومؤسسات رصينة

ولضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة، ستراقب المنظومة عن كثب مدى بلوغ تلك الأهداف من خلال مؤشرات قياس الأداء الرئيسية على المستوى الاستراتيجي.

1.2
مسار إعداد
الاستراتيجية

2.2
التوجهات الاستراتيجية
للمنظومة الأحصائية

3.2
أبرز المخاطر التي قد
تواجه الاستراتيجية

3.2

أبـرز الـمخـاطـر التي قـد تـواجه الاســـتراتيجية

نظـرًا لأن التوجهـات الاسـتراتيجية والأهـداف التـي تبنتهـا المنظومـة الوطنيـة للبيانـات والإحصـاء، وإن كانـت تبنـي علـى النجاحـات المتحققة وتضع الأسـس للاستفادة من الفرص المتاحـة، إلا أنه مـن المحتمـل أن تتعرض لبعض المخاطر التـي ينبغي وضع التدابير الاسـتباقية والخطـط البديلـة للتخفيف مـن الآثار السـلبية حـال وقوعها.

ولعـل مـن أهـم هـذه المخاطـر اسـتمرارَ القصور في الموارد البشـرية ذات الكفاءات المطلوبـة للعمـل فـي المنظومـة، وفـي المـوارد الماليـة اللازمـة لتنفيـذ المبـادرات والبرامـج والمشـاريع السـاعية لتحقيـق الأهـداف الطموحـة للاسـتراتيجية (والتـي سـيأتي تفصيلهـا فـي الجـزء التالـي مـن هـذه الوثيقـة)، الأمـر الـذي سـيؤدي إلـى لـزوم إعـادة تحديد الأولويـات وتأخيـر تنفيذ المبـادرات التطويريـة، وبالتالـي تعطيـل مسـيرة التطـور فـي عمـل المنظومـة، الضروريـة لمواكبـة الطلـب المتزايـد والمتشـعب للبيانات والمعلومات والمعرفة لدعـم صنـع القـرار ورسـم السياسـات والتخطيـط في إطـار النهضـة المتجددة نحو رؤيـة عُمـان 2040.

ونظراً لأن هذه الاسـتراتيجية تعتمد بشـكل كبيـر فيمـا يتعلـق بجمـع البيانـات علـى السـجلات الإداريـة التـي تحتضنها الـوزارات والأجهـزة الحكوميـة، فـإن جـودة منتجـات المنظومـة مرهونـة بمـدى عكـس تلـك السـجلات للواقع، الأمر الذي بدوره مرهون بمـدى إقبـال المواطنيـن والمقيميـن على تحديـث مـا يتعلـق بهـم مـن بيانـات لـدى الجهـات المعنيّـة، وعياً منهـم بأهمية وجود بيانـات حديثـة ودقيقـة في تلك السـجلات مـن أجـل إنتـاج أرقـام إحصائيـة رسـمية موثـوق بهـا ومعرفـة مفيـدة لدعـم صنـع القـرار ورسـم السياسـات ومختلـف أوجـه الاسـتخدام الأخـرى.

كمـا أن هنـاك مخاطـر أخـرى قد تكـون أقل احتمـالاً وأخف ضرراً، مثـل الأزمات والكوارث، وضعـف البنيـة الإحصائيـة والتقنيـة فـي بعـض الجهـات المعنيـة بالبيانـات والإحصـاء والمعلومات، والهجمات السـيبرانية، وضعف الوعـي والصـورة الذهنيـة لـدور المنظومة.

يلخـص الجـدول التالـي أهـم المخاطـر والحلـول الاسـتباقية أو البديلـة حـال وقوعهـا.

الجدول (3) – أبرز المخاطر التي قد تواجه تنفيذ الاستراتيجية والحلول البديلة

الخطر	احتمال الوقوع	التأثير المحتمل	الحلول الاستباقية أو البديلة
نقص في الكوادر البشرية القادرة على العمل بكفاءة على تنفيذ الاستراتيجية	مرتفع	مرتفع	• التسريع في تنفيذ برنامج تعزيز القدرات (المحور الخامس)، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات الأكاديمية • إجراء دراسة لاحتياجات سوق العمل من الكوادر الإحصائية • التسريع في مكننة/أتمتة الأعمال • تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية للاستفادة من خبراتها ونقل المعرفة على الكوادر الوطنية
محدودية الموارد المالية المتاحة لتنفيذ الاستراتيجية	مرتفع	مرتفع	• إعادة تحديد الأولويات بالتشاور مع أصحاب القرار • إجراء دراسة للعائد على الاقتصاد الوطني من الاستثمار في العمل الإحصائي • البحث عن مصادر تمويل بديلة، مثل: - تطوير آليات تقديم الخدمات الإحصائية الاستشارية مقابل رسوم - التمويل غير المباشر لأنشطة المنظومة (التدريب، الدعم فني والاستشاري) - تفعيل دور قطاع الأعمال في تمويل مبادرات ومشاريع إحصائية / معلوماتية
قصور في تحديث المواطنين والسكان للبيانات المتعلقة بهم في السجلات الإدارية لدى الوزارات والجهات الحكومية	متوسط	مرتفع	• دعم جهود الحكومة بمنتجات إحصائية ومعلوماتية تبرز أهمية تحديث البيانات السجلية في المسيرة التنموية لسلطنة عُمان

الخطر	احتمال الوقوع	التأثير المحتمل	الحلول الاستباقية أو البديلة
أزمات جديدة (وبائية أو غيرها) تؤثر على المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء	منخفض	متوسط	• التسريع في مكننة/أتمتة الأعمال • وضع دليل لإجراء الأعمال الإحصائية والمعلوماتية في الظروف الاستثنائية
ضعف البنية الإحصائية والتقنية في بعض الجهات المعنية بالبيانات والإحصاء والمعلومات	منخفض	متوسط	• تقديم تقرير دوري لمجلس الوزراء الموقر عن توافر البيانات اللازمة لدعم تحقيق رؤية عُمان 2040 لدى الجهات الحكومية، ومدى سهولة حصول المركز الوطني عليها • العمل على إقامة شراكات ذات نفع متبادل بين المركز وبين الجهات الحكومية المعنية
هجمات سيبرانية على قواعد البيانات ونظم المعلومات الوطنية	منخفض	متوسط	• تعزيز تدابير الدفاع السيبراني وأمن المعلومات على كافة المستويات
استمرار الضعف في الوعي وعدم وضوح الصورة الذهنية لدور البيانات والإحصاء والمعلومات في المجتمع	متوسط	متوسط	• التركيز على المحتوى ووسائل الإعلام بما يرفع من فاعلية جهود التواصل

03

الجزء الثالث:

مبادرات وبرامج ومشاريع الاستراتيجية

1.3
المحور الأول
تعزيز إنتاج المعرفة
لدعم القرار

2.3
المحور الثاني
توسيع تغطية البيانات
والرفع من جودتها

3.3
المحور الثالث
الشراكات الاستراتيجية
والتواصل الفعّال

4.3
المحور الرابع
مكننة الإنتاج والخدمات

5.3
المحور الخامس
تنمية القدرات
البشرية والمؤسسية

يتم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان من خلال تعزيز المكاسب التي تحققت في الماضي القريب، والتي من أهمها بناء شراكة استراتيجية فعّالة بين المركز الوطني للإحصاء والمعلومات والجهات التي كانت في التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت 2020، والتي مكنت وما زالت تمكن من تدفق البيانات بانسيابية وأمان ضمن نظام إلكتروني متكامل يربط بين كل تلك الجهات ومن أبرزها أيضاً وجود شاشات المعرفة الداعمة لمتخذي القرار وراسمي السياسات. كما ستسعى لتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة ومن الأساليب العلمية المتطورة لتوسيع نطاق البيانات الوطنية والإحصاءات الرسمية والمعرفة الداعمة للقرار، مع زيادة جودتها، ولأتمتة جل مراحل العمل بما يسرّع من تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية لصانع القرار والمستخدم والمجتمع بشكل عام. كما ستعمل المنظومة على بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية داخل المنظومة وخارجها، والرفع من كفاءة التواصل في نشر المعرفة وزيادة الوعي بأهمية العمل الإحصائي والمعلوماتي في تحقيق رؤية عُمان 2040. وستركز أيضاً على إحداث نقلة نوعية في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية بحيث يستطيع الكادر البشري الوطني أن يقود عملية التطوير بجدارة وبكفاءة، وبحيث تتسم الجهات الحكومية المعنية بالصلابة والاستدامة في الأداء المتميز.

وفيما يلي عرض أهم المبادرات والبرامج والمشاريع الاستراتيجية للفترة حسب المحاور الواردة في الجزء الثاني من هذه الوثيقة، وسيتم إعداد خطط تنفيذية مفصلة لكل منها، وذلك ضمن مهام مكتب إدارة الاستراتيجية.

م	اسم المبادرة/ البرنامج/ المشروع	الأهداف	الأنشطة الرئيسية
1	**مبادرة تعزيز التحليل المتعمّق ومتعدد الأبعاد**	• التوسع في إنتاج المعرفة • الرفع من مستوى التحليل المتعمّق ومتعدد الأبعاد الذي يقدم صورة أكثر شمولية لمتخذي القرار وراسمي السياسات والمخططين	• بحث أوجه الترابط بين مختلف البيانات والمعلومات الإحصائية في جميع مجالات الحياة التي تهم صانعي القرار والمستخدمين بشكل عام • وضع أسس علمية لإجراء التعديلات الموسمية على السلاسل الزمنية ذات دورية أقل من عام مع الأخذ في الاعتبار المناسبات المجتمعية المهمة والتي تقع وفقًا للتقويم الهجري • استشراف المستقبل، من خلال البدء في تطوير نماذج تنبؤ مبنية على أسس علمية بحيث تقدم تقديرات سليمة لتوجهات أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية • استنتاج دلالات جديدة على ضوء المعلومات الناتجة عن قياس الإدراك والوعي لدى أفراد المجتمع
2	**مشروع الربط الإلكتروني بالجهات الحكومية المستخدمة للبيانات والإحصاءات**	• تزويد الجهات بمتطلباتها من البيانات والإحصاءات والمعلومات بشكل آني وآمن. • تحقيق إدراك تام بطلب البيانات والإحصاءات والمعرفة بشكل عام، وما يطرأ عليه من تطورات	• وضع نظام متكامل يتضمن الحلول التقنية المناسبة للربط الإلكتروني بين المنظومة وبين الجهات الحكومية المستخدمة للبيانات والإحصاءات (جانب الطلب)
3	**مشروع نظام متكامل لإدارة طلب البيانات والإحصاءات والمعلومات**	• تحقيق إدراك تام بطلب البيانات والإحصاءات والمعرفة بشكل عام، وما يطرأ عليه من تطورات	• تطوير نظام إلكتروني متكامل لإدارة طلب البيانات والإحصاءات والمعلومات • تحديد الأولويات المتعلقة برؤية عُمان 2040 وخطط التنمية • في مرحلة لاحقة، تحديث النظام الإلكتروني بحيث يستطيع تلقي ملاحظات المستخدمين، وتبويبها وتحليلها

م	اسم المبادرة/ البرنامج/ المشروع	الأهداف	الأنشطة الرئيسية
4	**مشروع التوسع في استخدام السجلات الإدارية**	• توسيع نطاق وتغطية البيانات الوطنية والإحصاءات الرسمية	• التوسعة في الربط بين منظومة السجلات الإدارية مع المركز في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية
5	**مبادرة إعادة هندسة المسوح الميدانية**	• توافر بيانات ومؤشرات أساسية لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق المسوح الميدانية • زيادة كفاءة المسوح • تخفيف الأعباء على الأسر والأفراد	• التحول في إجراء المسوح الأسرية والاقتصادية من الوسائل التقليدية في جمع البيانات عبر الزيارات الميدانية إلى وسائل أوفر من حيث الموازنات المالية والوقت والجهد في جمع البيانات كالهاتف وغيره • السعي لحصر جميع متطلبات الجهات المستخدمة من البيانات والإحصاءات التي لا يمكن إنتاجها إلا عن طريق المسوح • دراسة إمكانية إجراء مسح متعدد الأغراض بشكل مستمر، يتضمن أقسام عن دخل وإنفاق الأسرة، وأقسام عن مواضيع أخرى ذات الأهمية، إلخ • تطوير نظام محكم لإدارة إطار العينة بما يخفف الأعباء على الأسر والأفراد مع الحفاظ على المصداقية العلمية للمسوح بالعينة • التوسع في استطلاعات الرأي وفق متطلبات المسيرة التنموية لسلطنة عُمان
6	**مشروع تطوير الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية**	• زيادة تغطية الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية • الرفع من جودة تلك الإحصاءات وفق أحدث المعايير المعتمدة خليجياً ودولياً	• تطوير نظام متكامل للبيانات الديموغرافية والاجتماعية
7	**مشروع تطوير الإحصاءات الاقتصادية**	• زيادة تغطية الإحصاءات الاقتصادية • الرفع من جودة تلك الإحصاءات وفق أحدث المعايير المعتمدة خليجياً ودولياً	• الربط الإلكتروني بين المركز والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بما يضمن من رفع تغطية البيانات الاقتصادية • تطبيق نظام الحسابات القومية (SNA 2008)
8	**مشروع تطوير إحصاءات البيئة**	• زيادة تغطية إحصاءات البيئة • الرفع من جودة تلك الإحصاءات وفق أحدث المعايير المعتمدة خليجياً ودولياً	• تطوير نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية (SEEA)

م	اسم المبادرة/ البرنامج/ المشروع	الأهداف	الأنشطة الرئيسية
9	**مشروع سجل الشركاء**	• معرفة دقيقة للشركاء داخل وخارج المنظومة	• إجراء تحليل شامل للشركاء بما في ذلك دورهم في إنتاج البيانات والمعرفة، واحتياجاتهم منها، واستخداماتهم لها، إلخ • بناء نظام إلكتروني (سجل الشركاء) يتضمن المعلومات عن الشركاء وفقاً للتحليل أعلاه، بالإضافة إلى موقف تلبية طلباتهم من البيانات والمعرفة، وموقف تزويدهم للمركز بما لديهم من بيانات ذات صلة، ومعلومات التواصل، إلخ • تحديث النظام بشكل مستمر
10	**برنامج التعاون الإقليمي والدولي**	• زيادة الاستفادة من التعاون مع مكاتب الإحصاء الرائدة، ومع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ومع مؤسسات القطاع الخاص المالكة للبيانات الكبيرة (Big Data)	• وضع استراتيجية واضحة وبرنامج عمل متعدد الأعوام في مجال التعاون الإقليمي والدولي • تنفيذ برنامج العمل، ومتابعة الأداء من خلال مؤشرات رئيسية يتم وضعها لهذا الغرض • يتضمن برنامج العمل توقيع اتفاقيات تعاون مع الشركاء الرئيسيين
11	**برنامج التواصل الإحصائي والمعرفي**	• زيادة الأثر الإيجابي للبيانات والمعرفة على المسيرة التنموية للسلطنة • الرفع من مستوى الوعي بأهمية البيانات والإحصاء لدى المجتمع • تحسين استجابة الأسر والأفراد والمنشآت للمسوح الميدانية وزيادة جودة البيانات التي يوفرونها للباحثين الميدانيين أثناء المسوح	• وضع استراتيجية واضحة وبرنامج عمل متعدد الأعوام في مجال التواصل • تنفيذ برنامج العمل، ومتابعة الأداء من خلال مؤشرات رئيسية يتم وضعها لهذا الغرض • يتضمن برنامج العمل السعي لتوحيد الرسائل الإعلامية للمنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء • كما يتضمن تنظيم مسابقات (ديتاثون، آيدياثون، هاكاثون) لتشجيع الابتكار من أجل تطوير أداء المنظومة • كما يتضمن تفعيل المواقع الإلكترونية بالجهات الحكومية وتحديثها وتغذيتها باستمرار بالإحصاءات والمعلومات ومنتجات تلك الجهات

4.3

1.3
المحور الأول
تعزيز إنتاج المعرفة
لدعم القرار

2.3
المحور الثاني
توسيع تغطية البيانات
والرفع من جودتها

3.3
المحور الثالث
الشراكات الاستراتيجية
والتواصل الفعّال

4.3
المحور الرابع
مكننة الإنتاج والخدمات

5.3
المحور الخامس
تنمية القدرات
البشرية والمؤسسية

م	اسم المبادرة/ البرنامج/ المشروع	الأهداف	الأنشطة الرئيسية
12	**مشروع مكننة الأعمال الإحصائية والمعلوماتية**	• زيادة سرعة المنتجات والخدمات والرفع من جودتها، مع الحفاظ على أمن المعلومات	• تنفيذ خطة التحول الرقمي الحكومي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2021-2025) • دراسة الحلول التقنية المناسبة لتمكين جميع المبادرات والبرامج والمشاريع المعتمدة في هذه الاستراتيجية • إيجاد البنية التقنية لتنفيذ تلك المبادرات والبرامج والمشاريع على الوجه المطلوب

م	اسم المبادرة/ البرنامج/ المشروع	الأهداف	الأنشطة الرئيسية
13	**برنامج تنمية القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية للبيانات والإحصاء**	• الرفع من كفاءة أداء العاملين بالمنظومة • استمرار وجود كادر بشري قادر على أداء المهام على أكمل وجه	• إجراء دراسة شاملة للعاملين بالمنظومة، من حيث المهام الموكلة إليهم، ومؤهلاتهم وخبراتهم، واحتياجاتهم من تدريب بشتى أنواعه (دورات تدريبية، ورش، تدريب على رأس العمل، تدريب أثناء العمل، ابتعاث للحصول على شهادات جامعية أو مهنية، إلخ) • وضع برنامج متكامل، بحيث يأخذ في الاعتبار المسارات الوظيفية للعاملين بالمنظومة ومتطلبات هذه الاستراتيجية

04

1.4
الإطار التنظيمي للإستراتيجية، والمتابعة والتقييم

2.4
التمويل المستدام

الجزء الرابع:

ممكنات تنفيذ الاستراتيجية

يناقش هذا الجزء الأخير من وثيقة استراتيجية المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء ما يتطلبه مستوى الطموح الذي تتسم به الاستراتيجية من بيئة تمكينية تعزز فرص التنفيذ على النحو المطلوب على أرض الواقع، بما يحقق نقلة نوعية في أداء المنظومة بحيث تكون لمخرجاتها قيمة مضافة معتبرة لدعم صنع القرار ورسم السياسات ووضع الخطط وغيرها من الاستخدامات.

وفيما يلي، عرض مختلف الممكّنات من خلال الإطار التنظيمي للاستراتيجية ونظام المتابعة والتقييم، والتمويل المستدام.

1.4

الإطـار التنظيـمي للإســـــتـراتيـجيـة والمتابعة والتقييم

1.4
الإطار التنظيمي للإستراتيجية، والمتابعة والتقييم

2.4
التمويل المستدام

يشــرف على تنفيذ الاســتراتيجية اللجنة المالية والاقتصاديــة بمجلس الــوزراء بما يحقــق تكاملاً لــلأدوار، وتكــون اللجنــة مســؤولة عــن متابعة تنفيذ الإســتراتيجية وتقييم الإنجــازات، وتقديم مقترحــات لتطويرهــا أو تحديثها.

وتدعــم اللجنة اللجنتان المشــار إليهما في المــواد (مــن 13 إلــى 15) من المرســوم الســلطاني رقم (55 - 2019):

- **اللجنــة الدائمــة للإحصــاء،** والمعنيــة بتنســيق الأنشــطة الإحصائية وأولوياتها وفق احتياجــات الجهات الحكومية، وقضايا المفاهيــم والمقاييــس، والدراســات والبحــوث الإحصائيــة.
- **اللجنــة الاستشــارية للإحصــاء،** والتــي تضــم ممثليــن للجهــات الحكوميــة وغيــر الحكوميــة، وأكاديميين، وتُعنــى بتقديم المشــورة للمركــز وللرئيســي التنفيذي بشــكل خــاص بشــأن أفضــل التجــارب والممارســات الدولية فــي مجال الإحصاء والمعلومــات.

مكتب لإدارة الاســتراتيجية بالمركز الوطني للإحصــاء والمعلومات، يختص بالتالي:

- إعــداد بطـــاقات مفصلــة للــمبــادرات والبــرامــج والمشــاريع.
- وضــع نظــام إلكترونــي ذكــي لمتابعــة تنفيــذ الإســتراتيجية وتقييمهــا بشــكل دوري يتضـــمن وضــع المــؤشـــرات المناســبة لقياس مــدى تحقيق الأهداف الاســتراتيجية، بالإضافــة إلــى مؤشــرات أداء رئيسية (KPIs) على المديين القريب والمتوســط، وتقييــم النتائــج والأثــر المتحقــق من تنفيــذ مبادراتهــا وبرامجها ومشــاريعها فــي الواقع العملــي، ورفع تقاريــر دوريــة عــن ذلك.
- تشــمل مخرجــات النظــام الإلكترونــي لوحــة أداء تُمكّن المســؤولين من متابعة تنفيذ الاســتراتيجية بشــكل مستمر، بما يســهّل تحديــد الثغــرات والمعاقــل التي يمكــن أن تعيق التنفيذ الســليم لمختلف المبــادرات والبرامج والمشــاريع واتخاذ ما يلــزم من إجــراءات لتصحيح المســارات.

2.4

1.4
الإطار التنظيمي للإستراتيجية، والمتابعة والتقييم

2.4
التمويل المستدام

التمويل المستدام

يشكل تحقيق استدامة تمويل الاستراتيجية بمختلف مبادراتها وبرامجها ومشاريعها متطلباً أساسياً في ضمان استمرار مسيرة تطوير المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء.

ويتعين في هذا الإطار تنويع مصادر التمويل وإيجاد بدائل في حال تعذر ذلك، مع مراعاة السعي للحصول على ما تحتاجه الاستراتيجية من تمويل إضافي، دون السعي لتحقيق ربح.

من خلال النظر في التالي:

- **التسويق الفعال للخدمات الإحصائية والمعرفية** مقابل رسوم للجهات غير الحكومية، مثل تصميم خطط المسوح الإحصائية، تصميم وسحب العينات، تحليل الاستبيانات، وتنفيذ المسوح الإلكترونية والميدانية، وإعداد التقارير الإحصائية.
- **تقديم خدمات النمذجة الإحصائية واستشراف بمقابل،** وتعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في معالجة البيانات لتقديم خدمات إحصائية / معلوماتية متخصصة بخلاف التقارير والمنتجات الإحصائية النوعية والدورية المتاحة للجميع.
- **تقديم خدمات (التدريب الإحصائي التعاقدي)** مع الجهات الحكومية، وقطاعات الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني غير الحكومية.
- **تمويل القطاع الخاص لبعض المبادرات والمشاريع الإحصائية والمعلوماتية،** تدعم فرص الاستثمار أو استشراف مخاطر في بيئة الأعمال الوطنية أو الخارجية.
- **تمويل الجامعات ومراكز البحوث لبعض المبادرات والمشاريع الإحصائية والمعلوماتية** التي تدعم البحث العلمي ودور الجامعات البحثي والمجتمعي.
- **تفعيل صور التمويل غير المباشر،** والذي يمكن أن يتم من خلال قيام شركات أو مؤسسات أكاديمية أو بيوت استشارية بتقديم خدمات طوعية مثل: تدريب وتأهيل، أو خدمات بحثية، أو خدمات تطوير تقني، أو غيرها في إطار الاستراتيجية.
- **الشراكات مع منظمات إقليمية ودولية لتمويل مباشر أو غير مباشر لمشروعات إحصائية ومعلوماتية ضمن الإستراتيجية،** ومنها: المركز الإحصائي الخليجي، ومنظمة الإسكوا، ومنظمة التعاون الإسلامي، واللجنة الإحصائية وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، والمركز العربي الإقليمي للأمن السيبراني بسلطنة عُمان (ITU-ARCC).

وتحسين كفاءة الإدارة المالية في الجهات المعنية خاصة الحكومية، وذلك من خلال بدائل وتدابير متعددة، من بينها:

- **تفعيل دور موازنات البرامج والأداء بالجهات المعنية والحكومية** بوجه عام، والتي تعتبر من أهم الأدوات التخطيطية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 - 2025) إلى جانب التخطيط التكاملي والإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج.
- **تحسين كفاءة الكوادر البشرية المالية،** باكتساب مهارات وأدوات الاستدامة المالية، أو تطبيقات المحاسبة الحكومية الحديثة، والتعامل مع الأنظمة والتطبيقات الرقمية المالية والمحاسبية الحديثة، وإدماج معايير الاستدامة في الأنشطة المالية، وربط الاستدامة المالية بالتوجهات والأهداف الاستراتيجية لكل جهة.

قائمة الاختصارات

الاختصار	المسمى باللغة الإنجليزية	المسمى باللغة العربية
API	Application Programming Interface	واجهة لبرمجية التطبيقات
GCC-Stat	The Statistical Centre for the Cooperation Council for the Arab Countries of the Gulf	المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
KPIs	Key Performance Indicators	مؤشرات الأداء الرئيسية
PARIS21	Partnership in Statistics for Development in the 21st Century	الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
SEEA	System of Environmental-Economic Accounting	نظام المحاسبة البيئية الاقتصادية
SESRIC	Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية
SNA	System of National Accounts	نظام الحسابات القومية
UNESCWA	The United Nations Economic and Social Commission for West Asia	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
UNFPOS	UN Fundamental Principles of Official statistics	المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية – الأمم المتحدة
UNSD	United Nations Statistics Division	شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة

تعريف المصطلحات

يُقصد بالمصطلحات التالية أينما وردت في هذه الاستراتيجية المعاني المبينة قرين كلّ منها:

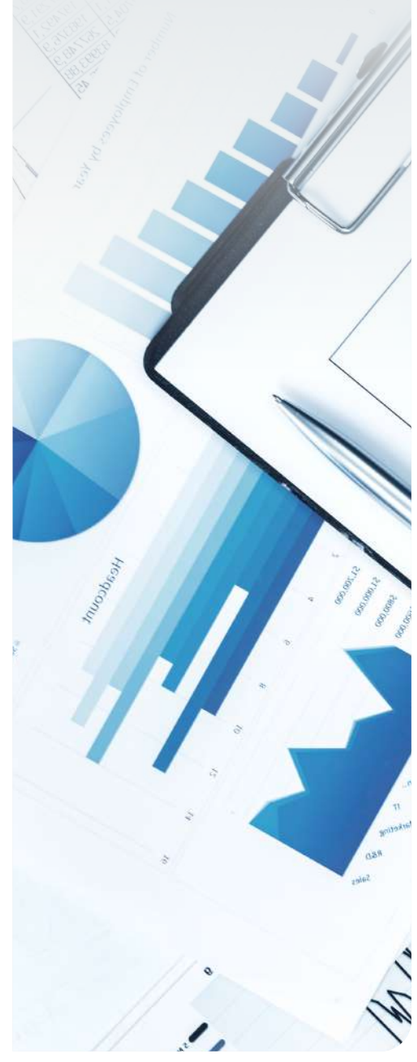

المصطلح	المعنى المقصود
قانون الإحصاء والمعلومات	القانون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (55 /2019) بتاريخ 02 يوليو 2019م
المركز	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم السلطاني رقم (31 /2012) بتاريخ 26 مايو 2012م، وهو المسؤول عن الأنشطة الإحصائية والإحصاء الرسمي لسلطنة عُمان، وفقاً للمادة (16) من قانون الإحصاء والمعلومات الآنف الذكر
البيانات	مجموعة من الحروف أو الكلمات أو الأرقام أو الرموز أو الصور أو الإشارات المتعلقة بالمتغيرات داخل المجتمع
المعلومات	مجموعة من البيانات التي تمت معالجتها، وترتبط بالجوانب الاقتصادية والسكانية والاجتماعية والديموغرافية والجغرافية والتقنية والثقافية والبيئية وغيرها
المنظومة الوطنية للبيانات والإحصاء	منظومة منتجي البيانات الوطنية والإحصاءات الرسمية والمعلومات في الأجهزة الحكومية، بقيادة استراتيجية وإشراف فني من المركز
الإطار التنظيمي للبيانات الوطنية	استراتيجية البيانات الوطنية المنصوص عليها في قانون الإحصاء والمعلومات الآنف الذكر، والتي وافق عليها مجلس الوزراء الموقر، وأُصدرت بموجب قرار الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات رقم (103 /2022)

طبعت بمطابع المركز

@NCSIOman +968 9145 9145 80076274 www.ncsi.gov.om

info@ncsi.gov.om